قضايا سياسية

اسم المقال: المواطنة والأمن الإنساني في العراق (بعد 2003).. الأبعاد والتداعيات الأمنية
اسم الكاتب: م.د. حيد قحطان سعدون
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7517
تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 21:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

العدد ٧٣
Issue 73

نيسان - ايار - حزيران / ٢٠٢٣
Apr. - May.- Jun. / 2023

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيفArcif 2022) : 0.1712
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري–قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت– لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الاليكتروني
مبرمج . رؤى جعاز

التنسيق الفني والمتابعة
م.د محمد محي الجنابي

التنسيق الاداري
م. مدير شيماء بشير موسى

الشؤون المالية
م. مدير علي عبد الله جابر

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة مطبوعة بثلاث نسخ مرفقة مع قرص مرن (CD)، مع مراعاة حجم الخط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic على ان تكون الهوامش اسفل كل صفحة مطبوعة بالطريقة الالكترونية وبحجم خط (11) ونوع الخط Simplified Arabic وتجمع بقائمة منفصلة عن المصادر في نهاية البحث.
- أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها وبخاصة التوثيق بحيث تتضمن:

بالنسبة للكتاب الآتي: أسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الأسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، أرقام الصفحات.

اما بالنسبة للمقالة: فتتضمن أسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وأرقام الصفحات.

- أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
- يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية) وقائمة بالمراجع والمصادر المعتمدة.
- تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.
- يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث.
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.
- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث والدراسات التي يعتذر عن نشرها.

- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي

مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين–بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@ced.nahrainuniv.edu.iq

www.Pol-Nahrain.org

الرقم الدولي ISSN 2070-9250

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الكرد الفيليون إشكالية المواطنة والجنسية في ضوء القانونين العراقي والدولي د. عبد الحسين شعبان	1_ 23
2	المعالجات الفكرية لإصلاح التجربة الديمقراطية في العراق ما بعد 2003 أ.م.د. طارق عبد الحافظ الزبيدي	24_44
3	وظيفة الدولة العازلة في مناطق التنافس ودورها في تطور الصراعات أ.م.د سلمان علي حسين م.د ساهرة حسن كريدي	45_62
4	المواطنة والأمن الإنساني في العراق (بعد 2003) .. الأبعاد والتداعيات الأمنية م.د حيدر قحطان سعدون	63_82
5	مؤشرات التمكين للمشاركة النسوية في العمل السياسي التجربة العراقية بعد العام 2005 إنموذجا أ.د. محمد دحام كردي	83_ 106
6	تأثير المحكمة الاتّحادية العليا في صنع السياسات العامّة للنظام السياسيّ الأمريكيّ م.د. سامر ناهض خضير	107_131
7	الدولة العراقية وفجوات عملية بناءها م.د. نسرين علي داودي	132 _165
8	العراق وعقدة السوار الجغرافي : مقاربة آدم توز "الأزمة المتعددة" منطلقاً أ.د علي حسين حميد م. د فراس عباس هاشم	166_180
9	السياسة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس ايمانويل ماكرون(الأزمة الأوكرانية 2022 أنموذجاً) م. م: وليد جرجيس إسعيد	181_ 197
10	النظام الإقليمي العربي في ظل التغيرات الدولية: آثار الحرب الروسية-الأوكرانية على التوازنات والتحالفات بالمنطقة عبيد الحليمي	198_216
11	أزمة الغاز العالمية 2022: الاستجابة الألمانية والأثر على أمن الطاقة في ألمانيا أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي أ. ساره احمد المهندي	217_ 238
12	"المدلول السياسي لأزمة النفايات" دراسة مقارنة بين تونس ولبنان مهى بوهلال عبيد	239_254
13	الازمة الروسية الاكرانية وانعكاسها على التحولات السياسية و الأمنية في المنطقة العربية د. فؤاد جدو	255_ 281

14	الجزائر بين ثنائية إمدادات الغاز والأمن الغذائي في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية: قراءة في أبعاد التأثير والتأثر د.محمد الأمين بن عودة	299 _282
15	الجزائر وروسيا.. انعكاسات الحرب في أوكرانيا والبحث عن تحالفات جديدة الدكتورة عمّارة عمروس	320 _300
16	الاصلاحات الحكومية في العراق بين التحديات والفرص بعد عام 2003 أ.م.د. ريبوار كريم محمود	342_321
17	Concentrating the Spheres of Containment and Prevention in National Security Strategy (Utilizing Tenors and Model-Buliding in Iraq) Prof Dr. Ali Faris Hameed	351 _343
18	New Methods of Conflicts Resolution :Incentives and Disincentives for managing Conflict By Dr. Hussein A. Al Battawi	361_352
19	دور الدبلوماسية الدفاعية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة أسماء جاسم الحمد هاني عمر البسوس	391_362
20	الأمن القومي العربي وإستراتيجيات المواجهة (دراسة في ضوء الاخطار والتهديدات) أ.م.د. صلاح مهدي هادي الشمري	422_392
21	مراجعة مقال د.ماجد حميد خضير	427 _423
22	مراجعة مقال م.د احمد حسين والي	436_428

المواطنة والأمن الإنساني في العراق (بعد 2003) .. الأبعاد والتداعيات الأمنية[▽]

Citizenship and human security in Iraq after 2003 .. Dimensions and security implications

م.د حيدر قحطان سعدون (*[1])
Hayder Qahtan Saadon

المُلخص:

"الشعوب المقهورة تسوء أخلاقها" هذه المقولة من علم الاجتماع توضح لنا إحدى النتائج السلبية للحرمان والقهر الذي يمكن أن يتعرض له مجتمع من المجتمعات. فالمجتمع العراقي مثالاً عانى لحقبة طويلة من الحكم الجبري ثم الغزو الأجنبي فالتهديد الأمني متمثلاً بموجة الإرهاب التي اجتاحت البلاد مرافقاً ذلك لوضع اقتصادي متدهور زاد من نسب البطالة مع حُقبة انتقالية طويلة نسبياً من نظام الحزب الواحد إلى نظام متعدد الأحزاب وهو ما أخّر من انجاز الإصلاحات المطلوبة والمنشودة من قبل الشعب التي يمكن أن ترتقي بواقعه المعاش. فكانت ردت فعل شريحة واسعة من الشعب المقهور سلبية تجاه دولته من خلال تراجع مفهوم المواطنة نتيجة انكماش هامش الثقة بين المواطن من جهة والحكومات المتعاقبة على تسيير شؤون الدولة من جهة أخرى. فشهد العراق لذلك ظواهر سلبية كانتشار الإدمان على المخدرات والجريمة المنظمة والانخراط في صفوف التنظيمات الإرهابية أو التظاهرات المطلبية المشروعة التي تخلل بعضها حالات شاذة من العنف والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة (أي المواطنة أو المواطن غير الصالح), أو البحث عن بديل للدولة, من خلال, تغليب الانتماءات الفرعية كالانتماءات القومية والطائفية والقبلية والحزبية والخارجية على الانتماء إلى الوطن (أي تراجع مستوى الانتماء الوطني), مع تسجيل حالات هجرة خارجية سواءً للبحث عن الأمان أو لكسب لقمة العيش أي هجرة اليد العاملة والطاقات البشرية والكوادر العلمية الكفوءة وهو ما تداعى بمجموعه سلباً على تعزيز الأمن الوطني العراقي.

الكلمات المفتاحية : المواطنة – الأمن الإنساني – الحرمان – الأمن الوطني

Abstract:

"Oppressed nations tend to have bad manners" this psychology quote defines one of the negative results of deprive and oppression that may affect any

[▽] تاريخ التقديم : 2023/4/12 تاريخ القبول: 2023/5/13 تاريخ النشر: 2023/6/31

[1]* تدريسي في كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين. almhadrhydrqhtan@gmail.com.

community. The Iraqi community for example has suffered for a long period of time from force rolling then foreign invasion and security threat represented in a vast wave of terrorism that across the country in addition to the a deteriorating economic situation that led to an increase in unemployment rates through a relatively long transitioning era for one party system to multiple party system which has led to further delay to complete people's required and desired corrections that can improve his living reality. The reaction of a large segment of the oppressed people was negative towards their state through the decline in the concept of citizenship as a result of the shrinking margin of trust between the citizen in one hand and the successive governments in managing state affairs on the other hand. Thus, Iraq witnessed negative phenomena, such as the spread of drug addiction, organized crime, and involvement in the ranks of terrorist organization or legitimate demand demonstrations, some of which included abnormal cases of violence and assaults on public and private property (i.e. non-good female or male citizen), or searching for an alternative to the state, by giving priority to sub – affiliations such as national, sectarian, tribal, partisan, and foreign affiliations over belonging to the homeland. (i.e., the decline in the level of national belonging), with the recording of cases of external migration, whether to search for safety or to earn a living, i.e. the migration of labor, human energies, and qualified scientific cadres, which collectively negatively affected the strengthening of Iraqi national security.

Keywords ; citizenship –Human security – Deprive – National security.

المقدمة :

سَجّل العراق في العقدين الأخيرين مؤشرات مرتفعة على تراجع مستوى الأمن الإنساني للمواطنين ومن ثمّ الأمن الوطني للدولة وبالشكل الذي هدّد استقرارها وحتى وجودها في بعض الحالات. فمنذ العام

2003 تعرض العراق لحملة عسكرية أجنبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أطلق عليها عملية (الحرية من أجل العراق) انتهت باحتلال البلاد وإسقاط النظام السياسي الحاكم آنذاك, مخلفتاً خسائر بشرية ومادية. أعقبها موجة عنف داخلي ذات صبغة طائفية بلغت ذروتها في العام 2006؛ بعد التفجير الذي طالَ أحد المراقد الدينية المقدسة (لدى مسلمي العراق عموماً والطائفة الشيعية خصوصاً) وهو ما أثار الشكوك حول الجهة الحقيقية التي تقف خلف هذا التفجير وأهدافه في تمزيق وحدة الصف وتهديد السلم الأهلي, وصولاً إلى إمكانية تقسيم العراق على أساس طائفي وقومي متنازع أو حتى متصارع. ومن ثم امتداد نفوذ التنظيمات الإرهابية إلى داخل الجغرافية العراقية وإعلان "دولة الخلافة" في العراق والشام للحقبة من 2014 ولغاية 2017, إذ تمّ الإعلان الرسمي عن تحرير مدينة الموصل من سيطرة التنظيم الإرهابي.

وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام 2019 اجتاحت تظاهرات شعبية محافظات عراقية عدة؛ احتجاجاً على تردي الوضع الاقتصادي وقلة فرص العمل وانتشار البطالة, ورفضاً للفساد المالي والإداري والمحسوبية في مؤسسات الدولة الذي كان أحد الأسباب الهامة في تأخير الإنجاز الفعلي والملموس للإصلاحات المطلوبة بشدة لاسيما مع التَرِكة الثقيلة من سوء الخدمات والبُنى التحتية التي تحملتها الدولة نتيجة السياسات الخاطئة للنظام السابق (مـا قبل 2003) التي عرضته آنذاك لعقوبات وحصار اقتصادي تجاوز العقد من الزمن, كان الشعب العراقي هو الضحية والخاسر الأكبر فيه.

- أهمية البحث :

التوعية بأهمية ضمان الأمن الإنساني للمواطن, كوسيلة لتعزيز "روح" المواطنة بوصفها حجر الأساس في بناء الدولة وحفظ أمنها.

- هدف البحث :

بناء "منظومة أمنية عراقية فاعلة" عِمادها المواطنة الصالحة وحفظ الأمن الإنساني.

- مشكلة البحث :

تتمثل, من خلال, طرح التساؤل التالي: هل من علاقة بين حالة حرمان المواطن من متطلبات أمنه الإنساني وبين تنامي أنموذج "المواطن غير الصالح" الذي لا يحترم القانون ؟. وعليه يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

ـ ما هي أبعاد الأمن الإنساني الواجب حفظها ومسؤولية الدولة في ذلك ؟.

ـ ما علاقة تراجع مؤشرات الأمن الإنساني للمواطن, وانتشار مظاهر عدم الاستقرار في العراق بعد عام 2003 ؟.

ـ ما تأثيرات تراجع مؤشرات الأمن الإنساني على مستوى الانتماء الوطني للدولة العراقية ؟.

- فرضية البحث :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (وجود علاقة تأثير متبادلة بين تأمين الأمن الإنساني للمواطنين وتعزيز ثقافة المواطنة. فضمان الدولة لحقوق مواطنيها وحاجاتهم الأساسية التي تدعم أمنهم الإنساني سيعزز من انتمائهم لدولتهم والعكس صحيح. فكلما تراجع دور الدولة وأدائها في تأمين الحاجات الأساسية والطبيعية لمواطنيها التي يكفلها الدستور, كلما تراجع مؤشر المواطنة لدى الأفراد وبالشكل الذي يقوض الأمن الوطني للدولة) وهو ما تحاول الدراسة إثباته.

- الإطار المنهجي للبحث :

اعتمد البحث المنهج الوصفي, من خلال تقديم دراسة علمية تدعمها البيانات والإحصائيات, ومن ثمّ محاولة إيجاد تفسيرات منطقية لظواهر معينة بالدلائل والبراهين. وقد اشتملت الدراسة على مقدمة وثلاثة مطالب. إذ ركزت الدراسة في المطلب الأول على التعريف بالمواطنة, بوصفها واجبات وحقوق متبادلة, كما حددها الدستور العراقي الدائم لعام 2005. مع استعراض مؤشرات حرمان المواطن العراقي من أمنه الإنساني في المطلب الثاني, وتداعيات الحرمان السلبية على مستوى الأمن الوطني للدولة العراقية في المطلب الثالث من الدراسة. فضلاً عن, الخاتمة والاستنتاج والتوصيات.

اولا: المواطنة في الدستور العراقي

"ورد مفهوم المواطنة في دائرة المعارف البريطانية على أنه : تلك العلاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق متبادلة" ([1]). كما إن المواطنة هي "مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي أو ما يعرف بالدولة, ومن خلال

[1] شروق بنت عبد العزيز الخليف, محمد بن خليفة إسماعيل, المواطنة .. وتعزيز العمل التطوعي, الرياض، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة, 2013, ص 24.

هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الطرف الثاني مهمة الحماية" ([1]). على إن مهام الدولة تطورت مع تطور وظيفتها من الدولة الحامية إلى الدولة الراعية لأمن وسلامة ورفاهية مواطنيها. ولما كانت المواطنة علاقة حقوق وواجبات ينظمها القانون, ولما كان الدستور هو "أب القوانين" الذي يسمو عليها جميعاً, فقد نظم الدستور العراقي الدائم لعام 2005 واجبات وحقوق المواطنة في ديباجته التي أكدت على "احترام قواعد القانون وتحقيق العدالة والمساواة, ..., والاهتمام بحقوق المرأة والشيخ والطفل, وإشاعة ثقافة التنوع, ونبذ الإرهاب" ([2]). فضلاً عن, "تبني أسلوب التوزيع العادل للثروة, ومنح تكافؤ الفرص للجميع" ([3]). مع التأكيد على الولاء للدولة العراقية وتعزيز الوحدة الوطنية, بعيداً عن النعرة الطائفية والنزعة العنصرية والعقدة المناطقية, لبناء عراق المستقبل دون تمييز ولا إقصاء .([4])

فيما فصلت المواد الأخرى من الدستور في الواجبات والحقوق المتبادلة بين الدولة ومواطنيها, فألزمت المواطنين بالامتناع عن الأفعال أو الممارسات التي من شأنها تهديد أمن وسلامة الدولة والمجتمع على السواء, والتعريض بالسلم الأهلي وإضعاف سيادة وهيبة الدولة والتعدي على أملاكها, من خلال "حظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو يحرض أو يمهد أو يروج أو يبرر له ..(م7/ أولاً)" ([5]). فضلاً عن, "حظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة (م9/ أولاً/ ب)" ([6]). وحُرمة التعدي على الأموال العامة أو التصرف غير القانوني بأملاك الدولة (م27/ أولاً وثانياً)([7]). مع التأكيد على واجبات أخرى كدفع المستحقات المالية للدولة من ضرائب ورسوم على أن تُنَظم بقانون, ويُعفى منها أصحاب الدخول المنخفضة بما يضمن عدم المساس بالحد الأدنى اللازم للمعيشة (م28/أولاً وثانياً) .([8])

---

[1] المصدر نفسه, ص 25.

[2] الدستور العراقي الدائم لعام 2005, الديباجة.

[3] المصدر نفسه, الديباجة.

[4] المصدر نفسه, الديباجة.

[5] المصدر نفسه, المادة (7/ أولاً).

[6] المصدر نفسه, المادة (9/ أولاً/ ب).

[7] المصدر نفسه, المادة (27/ أولاً وثانياً).

[8] الدستور العراقي الدائم لعام 2005, المادة (28/ أولاً وثانياً).

فيما تناولت مواد أخرى حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية المكفولة من قبل الدولة, "كالحق في الحياة والأمن والحرية (م 15)"([1]) . والحقوق الاقتصادية .. كالعمل الذي جُعِلَ حقاً "لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة (م22/ أولاً)" ([2]). والحق في "الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو التشرد أو اليتم أو البطالة .. (م30/ ثانياً)" ([3]), "وحق كل فرد في العيش في ظروف بيئية سليمة (م33/ أولاً)" ([4]). وضمان لكل "المواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة, والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح (م20)" ([5]), فيما أكدت المادة (18/ أولاً) على إن "الجنسية العراقية حق لكل عراقي, وهي أساس مواطنته" ([6]).

بينما وجِّه النقد لبعض فقرات الدستور الخاصة بتنظيم سلطات الأقاليم؛ كونها "أعطت قوة للأقاليم على حساب إضعاف المركز للدولة العراقية, ..., كالفقرة الرابعة من المادة (121) التي نصت على (تأسيس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والإنمائية). وهو الأمر الذي لا يُعطي للمركز قوة في التمثيل الدبلوماسي الخارجي ولا وحدة في التمثيل وإنما تعدد الأقطاب في الداخل, وكذلك الحال أيضاً في الفقرة الرابعة من المادة (126) من الدستور العراقي التي تنص على أنه (لا يجوز إجراء أي تعديل على مواد الدستور من شأنه أن ينتقص من صلاحيات الأقاليم التي لا تكون داخلة ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية إلا بموافقة السلطة التشريعية في الإقليم المعني وبموافقة أغلبية سكانه باستفتاء عام). وهذا يضمن بقاء الأقاليم بسلطات قوية دون .. محاولة التقليل والحد منها بما يقلل من سلطات المركز" ([7]), وهو ما قد يشجع على على ظهور حركات انفصالية (سيتم التطرق للحركات الانفصالية في فقرة لاحقة) .

---

[1] المصدر نفسه, المادة (15).

[2] المصدر نفسه, المادة (22/ أولاً).

[3] المصدر نفسه, المادة (30/ ثانياً).

[4] المصدر نفسه, المادة (33/ أولاً).

[5] الدستور العراقي الدائم لعام 2005, المادة (20).

[6] المصدر نفسه, المادة (18/ أولاً).

[7] عمار جعفر مهدي العزاوي, المرتكزات المادية المؤثرة في أهمية العراق الإستراتيجية, مجلة أبحاث إستراتيجية, بغداد، مركز بلادي بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية, العدد 14, 2017, ص ص 149- 150.

بناءً على ما تقدم, يتضح أن لمفهوم المواطنة بُعدين متلازمين؛ الأول يرتبط بأداء الدولة لواجباتها وكفالة حقوق مواطنيها, وهو ما يعزز البعد الثاني الخاص بأداء المواطنين لواجباتهم تجاه دولتهم كاحترام القانون والمحافظة على وحدة الدولة وأمنها وسلامتها. على أن واجبات الدولة أكثر إلزاماً ووجوباً؛ كون الإنسان سابق في وجوده لوجود الدولة, فالدولة إنما وجدت كوسيلة لخدمة الإنسان وليس العكس, وإنما يحفظ الأفراد الدولة ما دامت هذه الأخيرة تَفي بتطلعاتهم التي هي عِلّة إنشائها. ومن هنا تطرح الدراسة التساؤل الاعتراضي التالي, هل وفت الجهود المبذولة من قبل مؤسسات الدولة العراقية بتطلعات شعبها في تأمين حياة آمنة وكريمه له وبما يحفظ الأمن الإنساني للفرد ويَقيه من مخاطر الحرمان؟, وهو ما سيتم مناقشته في المطلب الثاني من هذه الدراسة.

ثانياً : الأمن الإنساني والحرمان في العراق (بعد 2003)

يُنظَر إلى الأمن الإنساني في أبسط معانيه على أنه: تحرير الإنسان من حالتي الحاجة والخوف ([1]), قال تعالى : ((فَلْيَعبُدوا رَبَّ هَذا البَيْتِ* الَّذي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوع وآمَنَهُمْ مِن خَوفٍ)) [قريش: 4,3]. وقد عرّفه الأمين العام الأسبق لمنظمة الأمم المتحدة "كوفي عنان" بقوله: "الأمن الإنساني في معناه الشامل يعني ما هو أبعد من غياب العنف المسلح, فهو يشتمل على حقوق الإنسان, والحكم الرشيد, والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية والتأكد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ احتياجاته الخاصة. وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضاً خطوة نحو تقليل الفقر, وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع المنازعات؛ فتحقيق التحرر من الحاجة, والتحرر من الخوف, وحرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة طبيعية وصحية, هذه الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني ومن ثم الأمن القومي (الوطني)" ([2]). وعليه, فإن المقصود بالحرمان هنا هو: عدم تمكين الفرد من إشباع حاجاته الطبيعية التي تحرره من حالتي الخوف والفاقة وتعزز أمنه الإنساني. فالحرمان يوازي حالة (اللاأمن الإنساني) التي "تنطوي على درجة عالية من التوتر ((Strain يشعر معها الناس أن ثمة حاجات لا تشبع, وان مصادر خطر معينة تتهددهم, وان التوقعات التقليدية في حياتهم الاجتماعية لم تعد كما كانت عليه, بل إن

[1] فايز محمد الدويري, الأمن الوطني, عمان, دار وائل للنشر والتوزيع, 2013, ص117.

[2] نبيل الحسني, الأمن الإنساني في خلافة الإمام الحسن, كربلاء, العتبة الحسينية المقدسة – مؤسسة علوم نهج البلاغة, 2016, ص 26.

علاقاتهم .. وطموحاتهم قد تكون هي الأخرى مهددة" ([1]). لذا يتناول هذا المطلب مؤشرات الحرمان للمواطن العراقي قياساً بالأبعاد الأساسية للأمن الإنساني وِفْقَ ما حددها تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994, وهي : "الأمن الاقتصادي, الأمن الغذائي, الأمن الصحي, الأمن البيئي, الأمن الشخصي, الأمن المجتمعي, والأمن السياسي" ([2]), كما في العرض التالي :

1. الأمن الاقتصادي : يتأثر مستوى الأمن الاقتصادي للأفراد سَلباً بارتفاع نسبة الفقر الذي يُقاس بِـ (خط الفقر) أي: نسبة "الدخل (القيمة النقدية) اللازم لتغطية حاجات الفرد/ الأسرة الأساسية, الغذائية وغير الغذائية, من السلع والخدمات كالملابس والمسكن والتعليم والصحة" ([3]). وقد "سجل العراق تراجعاً كبيراً في مؤشر السكان تحت خط الفقر الدولي, (1.9 دولار و2.3 دولار يومياً), خلال السنتين 2019-2020؛ نتيجة التحديات التي واجهتها الدولة في معالجة مسألة الفقر والبطالة وغيرها من القضايا الاجتماعية (كحل مشكلة النازحين)" ([4]). فعلى مستوى البطالة, التي تُعد إحدى المشاكل "المُزمِنة" في المجتمع العراقي والمُنتِجة لشريحة جديدة من الفقراء وأصحاب الدخول المتدنية (البطالة المقنعة), "شهد العراق بعد سنة 2003 معدلات بطالة متذبذبة, صعوداً ونزولاً, بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية التي مر بها العراق فضلاً عن غياب التخطيط الرشيد لإيجاد حلول علمية للمشكلة, والاكتفاء بحلول وقتية غير مجدية, وقد لا تنفذ على أرض الواقع" ([5]). مع عدم الأخذ بمبدأ الكفاءة كمعيار للتوظيف نتيجة انتشار الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة بأشكاله المختلفة كالواسطة والمحسوبية والرشوة وغياب مبدأ تكافؤ الفرص, ما أثر بمجموعه سلباً على تزايد شريحة العاطلين عن العمل لاسيما لدى فئة الشباب. إذ أظهرت "نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية لسنة

---

[1] عدنان ياسين مصطفى, الأمن الإنساني وتحديات الاندماج الاجتماعي في العراق تحليل سوسيولوجي, مجلة دراسات اجتماعية, بغداد, بيت الحكمة, العدد 19, 2008, ص 44.

[2] مها رحيم سالم, شبكة الحماية الاجتماعية والأمن الإنساني في العراق في إطار السياسة الاجتماعية, مجلة كلية التربية للبنات, بغداد، كلية التربية للبنات – الجامعة العراقية, المجلد 23, العدد 4, 2012, ص 1136.

[3] حسين شخاترة (وآخرون), البطالة والفقر: واقع التحديات (الأردن, المغرب, مصر, تونس, لبنان), عمان, مؤسسة عبد الحميد شومان, 2000, ص 71.

[4] العراق .. والعودة إلى المسار التنموي, التقرير الطوعي الوطني الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة 2021, العراق, وزارة التخطيط – اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة, تموز 2021, ص 39.

[5] عدنان عبد الأمير مهدي, مشكلة البطالة في العراق بعد 2003: واقعها, وأسبابها, وآثارها, وخيارات السياسات العامة, سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط, 2021, ص 5, على الرابط:
https://www.bayancenter.org . (تأريخ التصفح: 2022/7/13)

(2014) أن نسبة البطالة بلغت (10.6%), أما نتائج مسح تقويم الحالة التغذوية والهشاشة للأسرة في العراق لسنة (2016) قدرت نسبة البطالة (10.8%), (...) فيما بلغ معدل بطالة الشباب في العام (2018) حوالي (40%) حسب بيانات صندوق النقد الدولي" .([1])

2. الأمن الغذائي : واجهت شريحة واسعة من المجتمع العراقي صعوبات في تأمين نوع وكمية الغذاء الصحي اللازم الذي يقيهم من مخاطر سوء ونقص التغذية, بما يضمن لهم "الحد الأدنى الضروري لتحقيق الأمن الغذائي الذي يُقدر بـِ (2300 سعر حراري)" ([2]), للفرد. فبحسب "إحدى الدراسات الميدانية التي أجراها برنامج الغذاء الدولي WFP بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط العراقية تمّ نشره في كانون الأول/ ديسمبر 2008, ... فإن عدد السكان غير الآمنين غذائياً في العراق اقترب ـ حينها ـ من المليون إنسان, ـ وتوقع التقرير ـ أن ستة ملايين نسمة يعتمدون كلياً على البطاقة التموينية, يمكن أن يضافوا إلى السكان غير الآمنين غذائياً إذا لم يحصلوا على حصتهم في البطاقة التموينية" ([3]). مع إمكانية ارتفاع هذه النسبة قي الوقت الحاضر لأسباب كثيرة أهمها؛ انتشار الفقر وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن العراقي في مقابل ارتفاع أسعار المواد الغذائية على مستوى دول العالم, "نتيجة الحرب الراهنة في أوكرانيا التي عطلت سلاسل الإمـداد (الغذائي) وأثرت بصورة كبيرة على أسعـار الحبوب والأسمدة والطاقة, مـا أسفر

عن زيادات إضافية في أسعار الأغذية خلال النصف الأول من عام 2022" .([4])

3. الأمن الصحي : سجّل العراق "ظهور الكثير من الأمراض المستعصية ومنها الأمراض السرطانية المختلفة والولادات المشوهة, وذلك بسبب تردي الوضع الصحي نتيجة التلوث البيئي" ([1]), واستخدام مواد

---

[1] المصدر نفسه, ص 4.

[2] صديق الطيب منير, المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي, (منشور ضمن ندوة علمية بعنوان: قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية, عقدها مركز الدراسات والبحوث – قسم الندوات واللقاءات العلمية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية), الرياض, جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, 2008, ص 2.

[3] سهاد كريم عبد الرضا, السياسة السكانية وأثرها في تحقيق الأمن الغذائي في العراق, مجلة "لارك" للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية, العراق, كلية الآداب – جامعة واسط, العدد 23, 2016، ص 640.

[4] موجز عن : حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم .. إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية, روما, منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة, 2022, ص 8. = منشور على موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة, على الرابط:

https://www.fao.org . (تأريخ التصفح: 16/ 7/ 2022)

محرمة أثناء الحرب (كاليورانيوم). ترافق ذلك, مع ضعف "العناية الطبية التي لم تكن بالمستوى المطلوب خاصة في المراكز والمستشفيات الحكومية مِما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار المستشفيات الأهلية والعيادات الخاصة, ... (وهو ما أثقل على) المستوى المعاشي للمواطنين خصوصاً الشريحة ذات الدخل المنخفض ودون مستوى الفقر" ([2]). هذا فضلاً عن, نقص الموارد البشرية في القطاع الصحي, الذي ظهر جلياً أثناء جائحة "كوفيد ـ 19". "فبحسب تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2020 فأن معدل كثافة الأخصائيين الصحيين لكل (10.000) نسمة من السكان كان منخفضاً ولم يتغير بالشكل المطلوب خلال المدة 2016– 2019, ... (بينما) بلغ معدل كثافة الأطباء لكل 10 آلاف نسمة من السكان (9) أطباء عام 2019, مقارنة بعدد الأطباء في النمسا البالغ 52 طبيباً لكل 10 آلاف من السكان, و49 في النرويج, و43 في سويسرا" .([3])

4. الأمن البيئي : شهد العراق "تلوثاً بيئياً خطيراً بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 وما نجم عنه من استخدام أسلحة محرمة دولياً أدت بالنتيجة إلى تلوث الهواء, فضلاً عن تلوث المياه الناجم عن رمي مخلفات الصناعة والزراعة والمدن في مجرى نهري دجلة والفرات من قبل دول المنبع ـ والمجرى ـ (تركيا وسوريا وإيران) وحتى العراق, إذ ارتفعت نسبة الملوحة من 250 جزء من المليون إلى (300) جزء من المليون في مياه شط العرب ونسبة التلوث (3/1)" ([4]). كما أدت العمليات العسكرية لتحرير المدن من سيطرة تنظيم "داعش" الإرهابي إلى تردي الوضع البيئي في المناطق المُحررة, "لاسيما مع سيطرة المسلحين على مجموعة من الأسلحة الكيميائية المليئة بغاز السارين, ..., فضلاً عن ذخائر وأوعية تخزين تحتوي على بقايا من غاز الخردل, ... واستخدام هذه الذخائر في الأحياء السكنية والمنازل

[1] حامد عبيد حداد, التداعيات الاجتماعية للاحتلال الأمريكي على المجتمع العراقي, أوراق دولية, بغداد، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد, العدد 165, 2008, ص 10.

[2] المصدر نفسه, ص 11.

[3] العراق .. والعودة إلى المسار التنموي, مصدر سبق ذكره, ص 44.

[4] إبراهيم حربي إبراهيم, سياسة الأمن الغذائي في العراق التحديات والحلول, مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم, بغداد, كلية الرافدين الجامعة, العدد 37, 2016, ص 220.

والطرقات؛ لإعاقة تقدم قوات الأمن عن طريق تلويث مصادر المياه مع النفايات النفطية والمواد الكيميائية السامة" .([1])

5. الأمن الشخصي: ويتضمن أمن وسلامة الفرد على الصعيدين الجسدي والنفسي. فعلى الرغم من الجهود الأمنية المبذولة في هذا المجال, فقد "احتل العراق المرتبة الثانية بعد جزر القمر في معدل جرائم القتل المتعمد والاغتيالات" ([2]). وارتبطت تلك الجرائم بنشاط التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة والنزاعات العشائرية, وحيازة الأسلحة غير المرخصة من قبل المواطنين. هذا فضلاً عن, تراجع مستوى الصحة النفسية للمواطن العراقي, لاسيما الجيل الناشئ, لأسباب مختلفة أمنية واقتصادية واجتماعية. "ففي دراسة أجراها أطباء نفسيون عراقيون عام 2006, بدعم من منظمة الصحة العالمية, تبين أن (30%) من الأطفال الذين شملهم الاستطلاع في مدينة الموصل عانوا من اضطرابات نفسية, فيما تعرض (47%) منهم في بغداد إلى صدمات نفسية شديدة أدت إلى معاناة (24%) من اضطرابات نفسية .. كالاكتئاب والكوابيس والقلق" ([3]). كما "أسهم غياب فرص العمل ومراكز خاصة لإستيعاب الشباب إلى ارتفاع نسب الانتحار في المجتمع, إذ سجلت وزارة التخطيط وجهاز الإحصاء بحسب تقارير صدرت عنهما أرقاماً وصلت إلى (607) حالة انتحار في عـام 2017, فيما انخفض العدد في عــام 2018 إلى (315) حـالة, مع الأخذ فـي الاعتبار أن بعض العائلات تخفي أسباب الموت إذا كان انتحاراً وترجعه لأسباب أخرى, حفاظاً على السمعة الاجتماعية" .([4])

6. الأمن المجتمعي : ويتمثل بحماية الأفراد والمنظومة الاجتماعية بشكل عام, من كل ما قد يتهددها أو يَخِل باستقرارها. فمن "أخطر ما يتعرض له المجتمع العراقي هو ازدياد نسبة الفئات المهمشةVulnerable Groups في الهرم الاجتماعي (الأيتام, المشردين, المعوقين, المتسولين, النساء المعيلات لأسرهن وغيرهم), التي باتت تصيب الأمن المجتمعي بالخلل" ([5]). فضلاً عن, أزمة النازحين لأسباب أمنية التي فاقمت من حجم المشكلة. "ففي تقرير المسح الوطني للنازحين في العراق عام 2014

[1] صادق علي حسين, رؤية في سياسات إعادة إعمار المناطق المحررة من التنظيمات الإرهابية في العراق, مجلة أبحاث إستراتيجية, بغداد، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية, العدد 14, 2017, ص 195.

[2] العراق .. والعودة إلى المسار التنموي, مصدر سبق ذكره, ص 66.

[3] كريم محمد, أطفال صدمة الحرب قبلها وبعدها, مجلة دراسات اجتماعية, بغداد، بيت الحكمة, العدد19, 2008, ص81.

[4] التقرير الإستراتيجي 2020, تقرير صادر عن المعهد العراقي للحوار, 2022, ص 177.

[5] عدنان ياسين مصطفى, مصدر سبق ذكره, ص 42.

الذي قامت به وزارة التخطيط العراقية بالتعاون مع وزارة الهجرة والمهجرين, تبين أن العراق شهد حركة نزوح كبيرة كانت أعلاها في المحافظات الوسطى والشمالية وخاصة في كل من كركوك وديالى وبغداد" ([1]). إذ يعاني معظم هؤلاء

النازحين من ظروف معيشية صعبة تجعلهم عُرضة للاستغلال في نشاطات إجرامية أو غير أخلاقية.

7. الأمن السياسي : ويتمثل بحق المواطنين في المشاركة في الحياة السياسة من خلال الترشيح والتصويت في الانتخابات. فمن أهم المكتسبات السياسية لمرحلة (ما بعد 2003) انتقال العراق من نظام دكتاتوري قوامه الحزب الواحد إلى نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب. إلا أن ما يمكن ملاحظته, هو التراجع التدريجي في نسب المواطنين الذين يُمارسون حقهم في التصويت (*)؛ وسبب ذلك يعود إلى تراجع ثقة المواطنين في الوعود المقدمة من قبل المرشحين والأحزاب السياسية المتعلقة بالإصلاحات, مع تورط بعض هؤلاء بملفات تتعلق بالفساد المالي والإداري.

فضلاً عما تمّ ذكره, يمكن إضافة أبعاد أخرى للأمن الإنساني ومن أبرزها الأمن المائي, لاسيما مع حالة الجفاف التي يشهدها العراق نتيجة الظروف المناخية وعدم توصل الحكومة العراقية لاتفاق مُرضي مع كل من تركيا وإيران بشأن بنائهما للسدود وضمان حصة العراق المائية والعمل بمبدأ تقاسم المنفعة والضرر ما بين دول المنبع والمجرى والمصب.

يتضح من خلال العرض المتقدم, مؤشرات الحرمان التي يُعاني منها المواطن العراقي في أبعاد أمنه الإنساني المختلفة, إذ يشعر الإنسان أنه مهدد في أمنه ومعيشته, ما يصيب الفرد بالتوتر وحالة من عدم الرضا تسود المجتمع. وهو ما يُعَد بيئة مناسبة لانتشار ظواهر تهدد الأمن والاستقرار كالجرائم والجُنَح ومخالفة القوانين والاحتجاجات وأعمال العنف وغيرها, كما سيأتي تفصيله في المطلب الثالث والأخير من هذه الدراسة.

ثالثاً: تراجع مستوى الأمن الوطني العراقي (بعد 2003)

يُعَرّف الأمن الوطني على أنه "تأمين كيان الدولة والمجتمع, ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً, وتأمين مصالحها, وتهيئة الظروف المناسبة, اقتصادياً واجتماعياً, لتحقيق الأهداف والغايات

[1] عمار جعفر مهدي العزاوي, مصدر سبق ذكره, ص 136.

التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع" ([1]). على إن الأمن الوطني "يشمل في إطار ركنيه النظري والعملي كل أوجه الحياة الإنسانية (الطبيعية والاجتماعية والسياسية), وكل نشاطاتها (العسكرية والثقافية والعلمية والتربوية .. إلخ), ـ أي أنه يتضمن ـ الحقول النشاطية المختلفة للحياة الإنسانية مثل : الأمن العسكري, والأمن الاقتصادي, والأمن الغذائي, والأمن الثقافي" ([2]), وهو بهذا المعنى الأكثر شمولية يوازي مفهوم الأمن الإنساني بأبعاده الأساسية المختلفة المذكورة آنفاً في سياق هذه الدراسة(*) . وبالتالي, فإن عدم ضمان تلك الأبعاد سيُدخل الدولة في وضع الهشاشة أو حالة الدولة الهشة "التي تتميز بغياب سمات الدولة (المؤسسات) أو ضعفها الشديد وضعف تسليم مهام الدولة: (الأمن, الرعاية الاجتماعية, العدالة, والتمثيل)" .([3])

فبالعودة إلى فكرة "العقد الاجتماعي" فإن مع إنشاء السلطة السياسية/ الدولة حدث الانتقال من المجتمع الفوضوي إلى المجتمع السياسي. وبالتالي, فإن تراجع السلطة السياسية/ الدولة عن تأدية المهام المنوطة بها سيُحدث ارتداداً من المجتمع السياسي إلى المجتمع الفوضوي الذي تسوده حالة من اللا استقرار وظواهر سلبية أخرى يمكن تصنيفها, لتسهيل دراستها, على النحو التالي :

1. مخالفة القوانين : إذ "أكدت دراسات عدة حول العدالة الاجتماعية والإصلاح الاقتصادي(**) , أن العنف (وبتالي مخالفة الضوابط القانونية) ارتبط ظهوره بتخلي الدولة عن وظائفها في مجال السياسة الاجتماعية والثراء الفاحش والاستفزازي لبعض الشرائح والفئات, في الوقت الذي تعاني فيه أعداد من

---

*[1] انظر البحث الحالي, (ثالثاً/ فقرة السخط الشعبي), ص 14.

علي عباس مراد, مشكلات الأمن القومي .. نموذج تحليلي مقترح, دراسات إستراتيجية, أبو ظبي, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, العدد 105, 2005, ص ص 27- 28.

[2] المصدر نفسه, ص ص 38- 39.

*[3] راجع البحث الحالي, ثانياً, ص 7.

التوظيف والعمل اللائق في حالات الهشاشة والنزاعات والكوارث, جنيف, منظمة العمل الدولية, 2016, ص 12.

** يمكن الإشارة هنا إلى "الدراسة التي تقدم بها كل من "فاجنزلبر" و"ليدرمان" و"لوايزا" التي شملت جرائم القتل لعينة تتكون من (39) بلداً بين عامي 1965و1995, وجرائم السطو المسلح لعينة بلغت 37 بلداً, خلال الحُقبة من 1970و1994, إذ وجدت علاقة ارتباط إيجابي ذات معنوية إحصائية بين عدم العدالة, وجرائم القتل والسطو المسلح داخل وبين البلدان. وتتجه العلاقة السببية من عدم العدالة في توزيع الدخل إلى الجريمة, وذلك حتى مع إمكانية ارتباط عدم العدالة في توزيع الدخل ببعض العوامل الأخرى التي يمكن أن تكون سبباً أيضاً في اقتراف الجريمة". _ أنظر: مجدي صبحي, رؤية نقدية: مدخل نظري للاقتصاد السياسي للعنف, مجلة السياسة الدولية, القاهرة, مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية, العدد 197, 2014, ص 27.

السكان من تفاقم أزماتها الحياتية اليومية وتدهور أوضاعها المعيشية بفعل التضخم وارتفاع الأسعار. فكان الحل للكثيرين من أبناء الطبقة الوسطى والدنيا, إما الهجرة إلى الخارج, أو الاتجاه إلى ممارسة أعمال غير مشروعة, أو الاتجاه إلى الجريمة بأنواعها. كما يمثل الاندفاع نحو الجماعات الدينية المتطرفة مخرجاً في الخلاص من الواقع المتردي ([1])", لاسيما مع سعي تلك الجماعات إلى "التقرب من السكان, وإشعارهم بأنها ستكون عوناً لهم, مع استخدام أسلوب الشحن والحشد الطائفي, وشعارات المنقذ والمخلص, وهي الطريقة التي تعامل بها تنظيم "داعش" الإرهابي مع أهالي محافظة نينوى" ([2]). إذ "ساعدت الظروف الاقتصادية والاجتماعية كالفقر, والبطالة, والجهل, ـ التي تعاني منها محافظات عراقية عدة ـ على توفير بيئة مثالية لتجنيد الأعضاء"([3]), ضمن صفوف التنظيم. وفي الواقع, فإن الظرف الاقتصادي الصعب ومشاكل كالتضخم وانخفاض القيمة الشرائية للنقد, أدى "إلى تدهور اكبر في القيم الاجتماعية ....., ما نتج عنه سلوكيات سلبية كمظاهر الاعتداء على الملكية العامة, واستشراء حالات الفساد الإداري (الرشوة والتزوير والاختلاس), وتراجع معيار المسؤولية الاجتماعية" ([4]), وغيرها من المظاهر السلبية وغير الأخلاقية التي باتَ يشهدها المجتمع العراقي ضمن ما يُعرَف بـ "(ثقافة الفقر Poverty Culture)؛ أي طريقة الحياة التي تسترشد بقيم تنتقل من جيل لآخر, لتؤلف أساس تكيف "الفقراء" بما يحيط بهم"([5]) وبالوقع الصعب الذي يعيشونه, كالإدمان على الكحول والمخدرات (*) وانتشار تجارة الجسد (الرقيق الأبيض) وغيرها.

2. السخط الشعبي : إذ يتم تحميل السلطة السياسية الحاكمة, والحكومات المتعاقبة السابقة, مسؤولية الأوضاع المتردية التي يعاني منها الشعب. وتتجلى أولى مظاهر السخط الشعبي وأقلها عنفاً من خلال

---

[1] عدنان ياسين مصطفى, مصدر سبق ذكره, ص 48.

[2] عماد علو, الإستراتيجية القتالية لتنظيم داعش, مجلة السياسة الدولية, القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية, العدد 199, 2015, ص 20.

[3] عماد علو, مصدر سبق ذكره, ص 16.

[4] عدنان ياسين مصطفى, مصدر سبق ذكره, ص 49.

[5] المصدر نفسه, ص 51.

* شهد العراق ما بعد عام 2003 زيادة في نسبة المتعاطين للمواد المخدرة؛ إذ أصبح العراق سوقاً لتجارة تلك المواد بعد ما كان معبراً لها. فبحسب بيانات سابقة للهيئة الوطنية لمكافحة انتشار المخدرات "فإن قرابة (1000) طفل في محافظة بغداد يتعاطون أنواعاً مختلفة من المخدرات, وأن عدد المتعاطين لها وصل إلى أكثر من (10) آلاف مدمن" – أنظر: حامد عبيد حداد, مصدر سبق ذكره, ص ص 11– 12.

العزوف الانتخابي؛ "نتيجة عدم اقتناع المواطنين بنزاهة المسؤولين, وعدم الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الدولة بعد إخفاقها في تأمين حقوق المواطنين وخاصة حقهم في الحصول على الخدمات العامة, وحقهم في العدالة والمساواة الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة ثقة الشعب بالحكومة" ([1]). وهو ما يُنذر بحدوث المستويات الأكثر عنفاً من الغضب الشعبي من خلال التظاهرات والنزول إلى الشارع وقطع الطرق والاعتصامات. إذ يبحث المواطنون عن وسائل أخرى للتغيير خارج صناديق الانتخاب. وهو ما ينطبق على الحالة العراقية التي شهدت "ضعفاً في نسب الإقبال على التصويت في الانتخابات بين الأعوام (2005– 2018)" ([2]), وكما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (1)

نسب الإقبال على التصويت في الانتخابات لمجلس النواب العراقي بين الأعوام 2005 و2018

السنة	2005	2010	2014	2018
نسبة التصويت	79.63%	62.2%	61.2%	44.5%

بيانات الجدول أعلاه وردت في مخطط توضيحي نقلاً عن: "التقرير الإستراتيجي 2020", صادر عن المعهد العراقي للحوار, 2022, ص 59.

إذ أعقب التدني الواضح في نسب الإقبال على التصويت لاسيما ما تمّ تسجيله في العام 2018, تظاهرات شعبية حاشدة شملت محافظات عراقية عدة في تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2019؛ للمطالبة بالإصلاح ومكافحة الفساد وتوفير الخدمات وفرص العمل. وقد تخلل بعض تلك التظاهرات حالات عنف وصدام مع القوات الأمنية. كما شهدت بعض التظاهرات حالات اقتحام متكرر لمبنى البرلمان العراقي. على أن أعلى مستويات الخطر تكمن في إمكانية استغلال التظاهرات من قبل أطراف داخلية أو خارجية, خدمةً للمصالح السياسية لتلك الأطراف, بعيداً عن المصلحة الوطنية العليا والمطالب المُحِقة للمتظاهرين. إذ قد تدفع بعض تلك الأطراف أكثر نحو الصدام الداخلي بين أبناء الشعب الواحد بالشكل الذي يهدد السلم الأهلي في البلاد. وهو ما قد يؤدي في الحالات الأكثر عنفاً ودموية, مع عجز الدولة عن مواجهته,

[1] شيماء معروف فرحان, التوافقية السياسية في العراق وأثرها في الأداء الحكومي, مجلة دراسات دولية, بغداد، قسم الدراسات السياسية/ بيت الحكمة, العدد 27, 2013, ص 137.

[2] التقرير الإستراتيجي 2020, مصدر سبق ذكره, ص 58.

إلى "تعليق" سيادة الدولة العراقية من قبل المجتمع الدولي مُمَثّلاً بالأمم المتحدة, استناداً إلى مبدأ (مسؤولية الحماية) الذي ورد تفصيلة في التقرير الذي تقدمت به "اللجنة الدولية حول التدخل والسيادة الوطنيةICISS) International Commission of Intervention and State Sovereignty), المنشـور فـي كانـون الأول/ ديسمبر عام 2001" ([1]), مرتكزاً في مبادئه الأساسية على محورين أساسيين هما : ([2])

أ- سيادة الدولة تعني تحمل المسؤولية, ومسؤولية حماية الشعب تقع على عاتق الدولة نفسها.

ب- عندما يعاني شعب ما من ضرر كبير, كنتيجة لحرب أهلية أو تمرد أو قمع أو عجز الدولة, وعندما تكون الدولة المعنية غير راغبة أو غير قادرة على منع أو وضع حد لهذه المعاناة, فإن المسؤولية الدولية في الحماية تحل محل مبدأ عدم التدخل.

[1] فرست سوفي, الوسائل القانونية لمجلس الأمن في تدويل النزاعات الداخلية وتسويتها .. دراسة تحليلية تطبيقية, بيروت, مكتبة زين الحقوقية والأدبية, 2013, ص 171.

[2] حسين علي, سيادة الدول بين تسييس القانون وقوننة السياسة, دمشق, الهيئة العامة السورية للكتاب, 2009, ص 140.

شكل رقم (1) :

مخطط لتوقع حدوث الاحتجاجات والاضطرابات الداخلية بالاستناد إلى نسب التصويت في الانتخابات

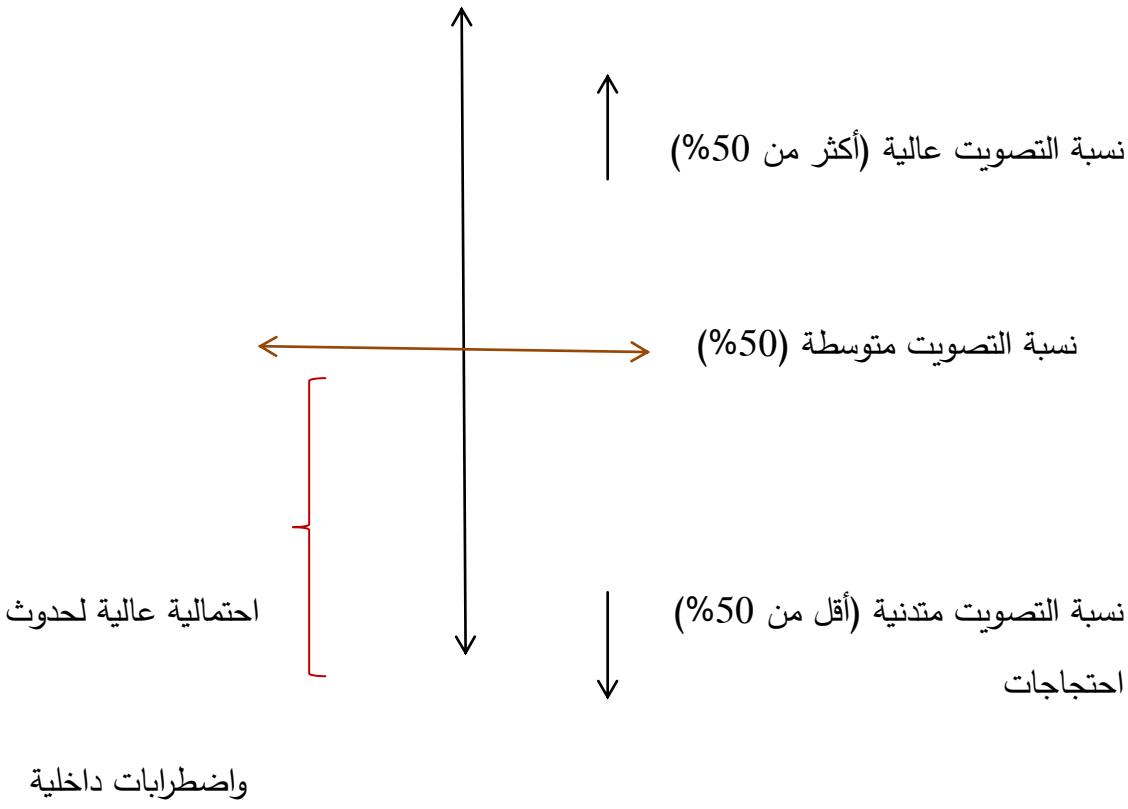

يتضح من خلال المخطط أعلاه أنه كلما قلة نسبة التصويت في الانتخابات عن النصف (50%), أي كلما زادة نسبة العزوف الانتخابي لدى من يحق لهم التصويت على الحد المتوسط, فإن احتمالية حدوث احتجاجات واضطرابات داخلية تكون عالية؛ إذ يعكس هذا الوضع حالة السخط الشعبي لدى النسبة الأكبر ممن يملكون حق التصويت والناس عامة, إذ قد يلجأ هؤلاء إلى وسائل أخرى للتغيير خارج صناديق الانتخابات كاللجوء إلى التظاهرات والاعتصامات وحتى العنف. مثال ذلك: الحالة العراقية التي سجلت في عام 2018 نسبة تصويت بلغت (44.5%) أعقبها تظاهرات حاشدة في عام 2019 تخللها أعمال عنف، (من إعداد الباحث).

3. تراجع مستوى الانتماء الوطني : أي تراجع الهوية الوطنية أمام الهويات الفرعية الأخرى: القبلية, القومية, والطائفية. إذ يمكن تتبع هذا المؤشر من خلال مسارين؛ الأول ما له علاقة بتعدد الولاءات أو "الولاء المركب". إذ يحتفظ الأفراد بانتمائهم الوطني فضلاً عن انتماءاتهم الفرعية للقبيلة أو القومية أو الطائفة التي ينتمون إليها أو الحزب السياسي الذي يمثل أحد تلك الهويات. مع إمكانية تغليب مصالح الهويات الفرعية على المصلحة الوطنية العليا في حال التعارض بينهما. ويمكن تفسير ذلك ـ في جانب منه ـ بضعف مؤسسات الدولة, إذ يشعر الفرد بأن قبيلته أو الحزب السياسي الذي يمثل قوميته أو طائفته الدينية هو الأقدر على إستحصال حقوقه والدفاع عنها. وهو ما يؤدي بدوره إلى ظهور أشكال أخرى من الفساد الإداري (كالواسطة والمحسوبية والمنسوبية)؛ إذ يستغل الفرد وظيفته الحكومية لخدمة أبناء قبيلته أو قوميته أو طائفته أو حزبه السياسي على حساب تقديم الخدمة العامة والمتساوية لبقية المواطنين. وهو ما يؤدي بالتالي إلى إضعاف مؤسسات الدولة الذي يعزز بدوره الانتماء إلى الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الموحدة. مع إمكانية اتساع دائرة الانتماءات الفرعية إلى الخارج نحو دول أخرى تمثل الامتداد القومي أو الديني والطائفي لهذه الفئة أو تلك من فئات الشعب العراقي.

أما المسار الثاني, والأكثر خطورة, فيتمثل بالحركات الانفصالية التي تعبر عن أدنى مستوى يمكن أن يصل إليه الانتماء الوطني في مقابل الهويات الفرعية الأخرى. إذ يقطع الفرد كل صِلة له بالهوية الوطنية للدولة الأم مقابل إنشاء دولة جديدة. "وتكمن الخطورة في عملية التوزيع الجغرافي للأقليات القومية .. والطائفية والدينية (في العراق) وتركزها في أقاليم محددة. فكلما زاد تركزهم وتجمعهم في أقاليم محددة تشمل العرق الواحد أو القومية أو الدين الواحد كلما زاد التماسك بينهم وتعززت الرغبات بالانفصال وتكوين الدول الخاصة بهم" ([1]). وهو ما يتلاقى مع مشاريع دولية, كانت ولا زالت مطروحة, لتقسيم العراق إلى دويلات قائمة على أساس قومي وطائفي (كردستان, سنستان, وشيعستان).

4. الهجرة : يُعد العنصر البشري من عوامل قوة الدولة وتطورها, فيما تمثل الهجرة مصدر استنزاف للموارد البشرية, إذ تحرم الدولة من الأيدي العاملة الوطنية والكفاءات العلمية والطاقات الشبابية. وقد سَجّلَ العراق بعد عام 2003 حالات هجرة نتيجة الأوضاع المعيشية والأمنية غير المستقرة. فبحسب المفوضية العليا للهجرة الدولية, فإن العراق شهد "في عام 2006 عمليات هجرة واسعة للطبقة المثقفة .. من أطباء ومهندسين وعلماء وكتاب وفنانين وبيروقراطيين والذي أثر بدوره على إحداث عملية "جمود" في الطبقة

[1] عمار جعفر مهدي العزاوي, مصدر سبق ذكره, ص 139.

المثقفة. إذ كانت الجماعات المتطرفة تستهدف هذه الطبقات استهدافاً شخصياً" ([1]). وبعد الأحداث الأمنية في عام 2014 وسيطرت المجاميع الإرهابية على مدينة الموصل. تم تقديم طلبات لجوء بلغت في "عام 2015, (222.000) طلب في المنطقة, و(121.000) طلب لجوء في الاتحاد الأوروبي" ([2]). ويُذكر أن بعض حالات الهجرة تتم بطرق غير مشروعة ما يُعَرض حياة المهاجرين للخطر, فضلاً عن, إمكانية استغلالهم من قبل منظمات إجرامية. كما أن بعض المهاجرين قد لا ينجحون في اجتياز الحدود إذ يبقى بعضهم عالقاً عند الحدود في ظل ظروف مناخية وصحية سيئة.

- الخاتمة والاستنتاج :

يعاني الشعب العراقي من تراجع في مستوى أمنه الإنساني ما أنتج ظواهر اجتماعية سلبية كمخالفة القوانين وأعمال العنف وانتشار الجريمة والإدمان وغيرها, في ظل قصور الخطط الحكومية عن المعالجة واستنباط الحلول المناسبة. على إن استمرار الوضع على ما هو عليه, سيزيد من السخط الشعبي, بما يُعزز من مصادر تهديد الأمن الوطني العراقي؛ كانتشار التظاهرات وأعمال الشغب بشكل أكثر عنفاً واتساعاً، عفويةً كانت أو أن يتم تحريكها من قبل أطراف معادية. أو بخلق حواضن شعبية لتنظيمات خارجة عن القانون تدعي الدفاع عن حقوق المواطنين يتم إعادة إنتاجها مستقبلاً. فضلاً عن, تجديد الدعوات الانفصالية وخيارات التقسيم. إذ لا يمكن تعزيز الأمن الوطني للدولة دون حفظ الأمن الإنساني للأفراد من مواطني تلك الدولة. على إن أداء الدولة لمسؤوليتها في حفظ الأمن الإنساني للمواطنين, سيعزز من انتمائهم الوطني لدولتهم والحرص على استقرارها.

- التوصيات :

1. ضرورة إدراك صانع القرار في الدولة العراقية أهمية الانتقال إلى الجيل الثاني من الدراسات الأمنية (أي الأمن الإنساني). إذ يكون "الإنسان وحدة التحليل الأساسية في الدراسات الأمنية وليس الدولة". على أن ذلك لا يتعارض مع حفظ الأمن الوطني للدولة بل يتكامل معه, فالإنسان "المواطن" هو الذي يبني ويحمي الدولة ويحافظ عليها.

---

[1] المصدر نفسه, ص 136.

[2] لينا غريب, أزمات النزوح القسري في السياقات الهشة: تطورات رئيسة في سنة 2016, منشور ضمن كتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي, الكتاب السنوي 2017, ترجمة عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي, بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية, 2018, ص 329.

2. تأسيس هيئة جديدة بعنوان (هيئة الأمن الإنساني) تضاف إلى الأجهزة الأمنية المتخصصة في الدولة العراقية؛ للنظر في جميع القضايا المتعلقة بحفظ الأمن الإنساني للمواطنين بأبعاده المختلفة: الاقتصادية, الغذائية, الصحية, البيئية .. إلخ. وتنسيق التعاون مع الوزارات المختصة والمشاركة في رسم السياسات الحكومية المتعلقة بضمان الأمن الإنساني للمواطن, ورفع التوصيات المناسبة للجهات ذات العلاقة. وتضم الهيئة في عضويتها كادر من أهل الاختصاص والخبرة والكفاءة بعيداً عن الانتماءات الحزبية والمُحاصصة الطائفية.

3. العمل على توحيد الجهود الوطنية كافة لإخراج الدولة العراقية أو إبعادها عن وضع الهشاشة, لبناء "دولة المؤسسات" القوية والقادرة على تحرير مواطنيها من حالتي الحاجة والخوف.